

إشكالية عدم تطبيق حوكمة الشركات في الجزائر

مراد بواشرية

مخبر النمو والتنمية الاقتصادية في الدول العربية، جامعة الوادي،

الجزائر

mouradbouacheria@gmail.com

خير الدين وصيف فائزة

مخبر النمو والتنمية الاقتصادية في الدول العربية، جامعة الوادي،

الجزائر

ouciffaiza-kheireddine@univ-eloued.dz

The problem of not implementing corporate governance in Algeria

Kheireddine Oucif Faiza

(Laboratory of economic growth and development in the Arab countries) El Oued University, Algeria

Mourad Baouahria

(Laboratory of economic growth and development in the Arab countries) El Oued University, Algeria

Abstract:

The aim of this study is to shed light on the governance problems of our country by presenting all theoretical concepts related to corporate governance through the establishment and application of effective laws and regulations that govern the relations between all stakeholders. Corporate governance has an effective role in creating an environment He worked in dealing with the rapid developments in the economic, technological and administrative aspects across all companies and based their systems on the Limit of the manipulation and corruption prevalent in the homeland, in addition to addressing the experiences of some developed and developing foreign countries in establishing and implementing the basic principles Corporate Governance.

Keywords: Governance; Corporate Governance; Board of Directors; Social Responsibility.

مستخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء حول مشاكل الحوكمة التي تعيشها بلادنا وذلك من خلال عرض جميع المفاهيم النظرية المتعلقة بحوكمة الشركات، ذلك عن طريق إيجاد وتطبيق قوانين وأنظمة فعالة تحكم العلاقات القائمة بين كافة الأطراف ذات العلاقة بالشركة، لذا أصبح لحوكمة الشركات دورا فعالا في خلق بيئة عمل في التعامل مع التطورات المتسارعة في الجوانب الاقتصادية والتكنولوجية والإدارية عبر كافة الشركات وترتكز أنظمتها على الحد من التلاعبات والفساد السائد في الوطن، بالإضافة إلى التطرق لتجارب بعض الدول الأجنبية المتطورة والنامية في ارساء وتطبيق المبادئ الأساسية لحوكمة الشركات .

الكلمات المفتاحية: الحوكمة؛ حوكمة الشركات؛ مجلس الإدارة؛ المسؤولية الاجتماعية .

JEL Classification Codes : N4; G3; J8

1. مقدمة :

جعلت الأحداث التي مر بها الاقتصاد العالمي، مفهوم حوكمة الشركات اهتمام مجتمع الأعمال والمؤسسات الدولية على حد سواء، واكتسبت أهمية أكبر اثر الأزمات التي هددت كيانه بالانهيار، وتعرّض بعض الشركات نظرا لضعف النظام القانوني الذي لا يمكنه حل المنازعات بطريقة فعالة، وأيضا ضعف نوعية المعلومات الذي أدت إلى منع الإشراف والرقابة عليها، والذي بدوره عمل على انتشار الفساد المالي والإداري فيها، وتعد حوكمة الشركات إحدى الأدوات الفعالة لتشجيع الاستثمار في سوق الأوراق المالية حيث تؤثر على أسعار الأسهم فيها حيث أن سوق الأوراق المالية يحتاج إلى الكثير من المقومات اللازمة لجلب المستثمرين في الوقت المناسب.

ومن هذا المنطلق سوف نعالج هذا الموضوع إنطلاقا من الإشكالية المحورية التي تتمثل فيما يلي:

ما الذي يعوق تطبيق مبادئ الحوكمة في الشركات الجزائرية ؟

وللإجابة على الإشكالية المطروحة تبرز الفرضيات التالية :

- تعمل حوكمة الشركات على تنظيم قواعد إدارة الشركات والعلاقات التعاقدية بين كافة الأطراف المتعلقة بها .

- تعتبر آليات حوكمة الشركات من الأدوات الفعالة في الحد من مواجهة الفساد.

أهمية الدراسة :

تأتي أهمية هذه الدراسة للتأكيد على أهمية التوسع في تطبيق مفهوم حوكمة الشركات ومبادئها، والاستفادة منها تطوير الممارسات المالية والإدارية وبالتالي ضمان مصداقية وشفافية القوائم المالية المعروضة، والحد من الاستخدامات الغير القانونية والسلبية التي تمس الأطراف الدائمة وأصحاب الحقوق في الشركة، وكذا الاستفادة منها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الأمر الذي يسمح بتشجيع الاستثمار ودعم القدرات التنافسية للشركات.

2. الإطار النظري لحوكمة الشركات¹ :

تقف أمامنا مشكلة كبيرة في تحديد المعنى المقابل لهذا المصطلح، فمن خلال الرصد الموضوعي الذي قمنا به تبين لنا وجود 15 معنى في اللغة العربية لتفسير هذا المصطلح هي: حوكمة الشركة، حاكمية الشركة، حكمانية الشركة، التحكم المشترك، التحكم المؤسسي، الإدارة المجتمعية، ضبط الشركة، السيطرة على الشركة، المشاركة الحكومية، إدارة شؤون الشركة، الشركة الرشيدة، توجيه الشركة، الإدارة الحقة للشركة، الحكم الصالح للشركة، أسلوب ممارسة سلطة الإدارة في الشركة .

أدى ظهور نظرية الوكالة وما ارتبط بها من إلقاء الضوء على المشاكل التي تنشأ نتيجة لتعارض المصالح بين أعضاء مجلس إدارة الشركات وبين المساهمين إلى زيادة الاهتمام والتفكير في ضرورة وجود مجموعة من القوانين واللوائح التي تعمل على حماية مصالح المساهمين والحد من التلاعب المالي والإداري الذي قد يقوم به أعضاء مجالس الإدارة بهدف تعظيم مصالحهم الخاصة وذلك باعتبارهم الجهة التي تمسك بزمام الأمور داخل الشركات².

1.2 ماهية حوكمة الشركات:

يطلق مصطلح Corporate Governance على حوكمة الشركات والمؤسسات في حين أن مصطلح Good Governance فيصّد به الحكم الراشد على المستوى الكلي للدولة والذي يمس النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للفرد .

1.1.2 مفهوم حوكمة الشركات:

على المستوى العالمي لا يوجد تعريف موحد متفق عليه بين كافة الاقتصاديين والقانونيين والمحللين لمفهوم حوكمة الشركات "Corporate Governance" ويرجع ذلك إلى تداخله في العديد من الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية

للشركات وهو الأمر الذي يؤثر على المجتمع والاقتصاد ككل، وتختلف حوكمة الشركات باختلاف كيفية النظر إليها وفيما يلي مجموعة من التعاريف المتعلقة بهذا المفهوم³، ويضمن مفهوم الحوكمة العديد من الجوانب وهي كالآتي⁴:

- تعني الحوكمة، وما يقتضيه الحوكمة من تقرير النصح والإرشاد والتوجيه، وما تقتضيه الحوكمة من القدرة والإقتداء، وما تقتضيه الحوكمة من الرشد والرشادة والعقلانية، وحسن الحكم على الأشياء؛

- كما تعني أيضاً التحاكم أمامها طلباً لعدالتها وإنصافها، من ظلم السلطة الغاشمة وتلاعها بمصالح الأفراد، وفسادها، وبالأخص عندما تنفرد السلطة بكل شيء .

كما عرفت على أنها "هي الإجراءات المستخدمة بواسطة ممثلي أصحاب المصلحة في المنظمة (مثلا المساهمين الخ) لتوفير إشراف على المخاطر ورقابة المخاطر التي تقوم بها."⁵

وعرفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "إن حوكمة الشركات تتضمن مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها، ومساهميها، وذوي المصلحة الآخرين، وتقدم حوكمة الشركات أيضاً الهيكل الذي من خلاله توضع أهداف الشركة، وتحدد وسائل إنجاز تلك الأهداف والرقابة على الأداء"⁶.

تعرفها مؤسسة التمويل الدولية IFC بأنها النظام الذي تتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها وتمثل الإطار العام الذي يجمع القواعد، العلاقات، النظم، المعايير، العمليات التي تساعد على ممارسة السلطة والتحكم في الشركات⁷. وبالتالي يمكننا أن نستخلص من التعاريف السابقة أن حوكمة الشركات نظام يهتم بإيجاد وتنظيم التطبيقات والممارسات السليمة للقائمين على إدارة الشركة، ووضع القواعد والإجراءات المتعلقة بشؤون المنظمة بما يحافظ على حقوق حملة الأسهم وحملة السندات والعاملين بالشركة وأصحاب المصالح وغيرهم.

2.1.2 خصائص حوكمة الشركات: تتميز حوكمة الشركات بعدة مميزات نذكر منها ما يلي⁸:

- الانضباط : إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح.
- الشفافية : تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث.
- الاستقلالية : لا توجد تأثيرات غير لازمة نتيجة ضغوط.
- المساءلة: إمكان تقييم و تقدير أعمال مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية.
- المسؤولية: المسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في المنشأة.
- العدالة : يجب احترام حقوق مختلف المجموعات أصحاب المصلحة في المنشأة.
- المسؤولية الاجتماعية: النظر إلى الشركة كمواطن جيد.

3.1.2 مبادئ حوكمة الشركات:⁹

أطلقت مؤسسات كل من صندوق النقد والبنك ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD التي أصدرت مبادئ حوكمة الشركات في عام 1999 وتم تعديل هذه المبادئ عام 2004 إلى ستة مبادئ أساسية، تتمثل هذه المبادئ فيما يلي¹⁰:

- 01- إطار عمل حوكمة الشركات: ضرورة وجود إطار عمل فعال لحوكمة الشركات يسعى للترويج لأسواق تتمتع بالشفافية والكفاءة، وتتفق وسيادة القانون ويوضح تقسيم المسؤولية بصورة تامة بين السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية؛
- 02- حماية حقوق المساهمين: التأكيد على حماية حقوق المساهمين وتسهيل ممارستهم لحقوقهم وتفعيل الوظائف الأساسية للملكية؛
- 03- المعاملة المتساوية للمساهمين: التأكيد على المعاملة المتساوية للمساهمين ومنهم مساهمي الأقلية والمساهمين الأجانب، حيث يجب أن يتمتع كافة المساهمين بفرصة متساوية لدرء إهدار أو استغلال حقوقهم؛

04- مشاركة أصحاب المصالح في حوكمة الشركات: يقصد بأصحاب المصالح حملة الأسهم وحملة السندات والبنوك وغيرهم من المقرضين والموظفين والعمال وأعضاء الإدارة والعملاء والموردين والمجتمع ككل ومن المفترض أن تكون حقوق هؤلاء منصوص عليها في القانون ومن ثم لا يتبقى إلا أن تتيح لهم قواعد الحوكمة الفرصة في الحصول على تعويضات في حالة انتهاك تلك الحقوق وان كان من الأفضل أن يشاركوا بشكل أو بآخر في صياغة تلك القواعد كما ينبغي كذلك أن تنطوي تلك القواعد على ما يشجع على إتاحة الفرصة للعاملين أو ممثليهم للاتصال بحرية بمجلس الإدارة للتنبيه عن ممارسات غير قانونية أو غير أخلاقية أو غير مناسبة مع عدم تعرضهم للعقاب من جراء ذلك¹¹.

05- الإفصاح والشفافية: ينبغي أن يكفل إطار حوكمة الشركات تحقق الإفصاح الدقيق وفي الوقت الملائم بشأن كافة المسائل المتصلة بتأسيس الشركة، ومن بينها الموقف المالي والأداء والملكية وأسلوب ممارسة السلطة.

* يجب أن يشمل الإفصاح، ولكن دون أن يقتصر على المعلومات التالية: النتائج المالية والتشغيلية للشركة؛ أهداف الشركة؛ حق الأغلبية من حيث المساهمة، وحقوق التصويت؛ أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين الرئيسيين والمرتبات والمزايا الممنوحة لهم؛ عوامل المخاطرة المنظورة؛

06- مسئوليات مجلس الإدارة: يجب أن يتيح إطار حوكمة الشركات الخطوط الإرشادية الإستراتيجية لتوجيه الشركات، كما يجب أن يكفل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة من قبل الشركة والمساهمين ويجب أن يعمل أعضاء مجلس الإدارة على أساس توافر كامل للمعلومات، وكذا على أساس النوايا الحسنة، وسلامة القواعد المطبقة، كما يجب أن يعمل لتحقيق مصالح الشركة والمساهمين، أيضا يجب إن يضمن مجلس الإدارة التوافق مع القوانين السارية وأن يأخذ في الاعتبار اهتمامات كافة أصحاب المصالح.

4.1.2 ركائز حوكمة الشركات¹²: تركز حوكمة الشركات على ثلاث ركائز هي:

1.4.1.2- السلوك الأخلاقي: و يكون ضمان الإلتزام بالسلوك الأخلاقي من خلال:

* الإلتزام بالأخلاقيات الحميدة.

* الإلتزام بقواعد السلوك المهني الرشيد لأن قواعد و آداب المهنة تمثل قاعدة لا بد منها حيث الإلتزام بها من أجل الارتقاء بالمهنة وسمعتها.

* التوازن في تحقيق مصالح الأطراف المرتبطة بالمنشأة.

* الشفافية عند تقديم المعلومات.

4.1.2- 2- الرقابة و المساءلة:

حيث تقوم الرقابة و المساءلة بتفعيل أدوار أصحاب المصلحة في نجاح المنشأة من خلال:

* أطراف رقابية عامة مثل هيئة سوق المال، مصلحة الشركات، البورصة، البنوك.

* أطراف رقابية مباشرة: المساهمون، مجلس الإدارة، لجنة المراجعة، المراجعون الداخليون، المراجعون الخارجيون.

* أطراف أخرى: الموردون، العملاء، المستهلكون، المودعون، المقرضون.

4.1.2- 3- إدارة المخاطر¹³:

يقصد بإدارة المخاطر تحديد، تحليل و السيطرة الاقتصادية على هذه المخاطر التي تهدد الأصول أو القدرة الإيرادية للمؤسسة وذلك بوضع نظام لإدارة المخاطر و الإفصاح و توصيل المخاطر إلى المستخدمين و أصحاب المصلحة.

3. دور آليات الحوكمة وواقع تطبيق الحوكمة في الجزائر:

1.3 دور الآليات الداخلية لحوكمة الشركات¹⁴:

تنصب على أنشطة الشركة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف الشركة ويمكن تصنيف آليات حوكمة الشركات الداخلية إلى ما يأتي:

01- **لمس الإدارة :** يعتد به الباحثون أحسن أداة لمراقبة سلوك لإدارة إذ أنه ☐ مي رأس المال المستثمر ☐ الشركة من سوء الاستعمال من قبل الإدارة ، وذلك من خلال صلاحياته القانونية ☐ تعي ☐ وإعفاء ومكافأة الإدارة العليا، كما إن ☐ لمس الإدارة القوي يشارك بفاعلية ☐ وضع إستراتيجية الشركة، وتقديم الحوافز المناسبة للإدارة ، وبالتالي تعظيم قيمة الشركة.

02- **لجنة المراجعة :** وتساهم في زيادة الثقة والشفافية في المعلومات المالية التي تفصح عليها الشركات ، وذلك من خلال دورها في إعداد التقارير المالية وإشرافها على وظيفة التدقيق الداخلي في الشركات ، وكذلك دورها في هيئات التدقيق الخارجي وزيادة استقلاليتها ، فضلا عن دورها في التأكيد على الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات.

03- **المراجعة الداخلية:** يقوم المراجعون الداخليين من خلال الأنشطة التي ينفذونها بزيادة المصداقية، العدالة، تحسين سلوك الموظفين العاملين في الشركات المملوكة للدولة وتقليل مخاطر الفساد الإداري والمالي.

2.3 دور الآليات الخارجية للحوكمة:

تتمثل الآليات الخارجية للحوكمة في الرقابة التي يمارسها أصحاب المصالح الخارجيين على الشركة، والضغط التي تمارسها المنظمات الدولية المهتمة بهذا الموضوع، حيث يشكل هذا المصدر أحد المصادر الكبرى المولدة لضغط هائل من أجل تطبيق قواعد الحوكمة، ومن الأمثلة عن هذه الآليات ما يأتي¹⁵:

01- **منافسة سوق المنتجات (الخدمات) وسوق العمل الإداري:** تعد منافسة سوق المنتجات أو الخدمات المهمة لحوكمة الشركات، وذلك إذا لم تقم الإدارة بواجباتها بالشكل الصحيح، فإنها ستفشل في منافسة الشركات التي تعمل في نفس حقل الصناعة، وبالتالي تتعرض للإفلاس إذا إن المنافسة تهذب سلوك الإدارة، وخاصة إذا كان هناك سوق فعالة للعمل الإداري للإدارة العليا.

02- **الاندماجات والإكتسابات:** مما لشك فيه أن هذه الأخيرة تعتبر من الأدوات التقليدية لإعادة الهيكلة في قطاع الشركات في أنحاء العالم، لأن الإكتساب آلية مهمة من آليات الحوكمة في (الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال)، وبدونه لا يمكن السيطرة على سلوك الإدارة بشكل فعال، حيث غالبا ما يتم الاستغناء عن خدمات الإدارات ذات الأداء المرخص عندما تحصل عملية الاندماج أو الإكتساب.

03- **التدقيق الخارجي:** يؤدي المدقق الخارجي دورا مهما في المساعدة على تحسين نوعية الكشوفات المالية، ولتحقيق ذلك ينبغي عليه مناقشة لجنة التدقيق في نوعية تلك الكشوفات، ومع تزايد التركيز على دور مجالس الإدارة، وعلى وجه الخصوص لجنة التدقيق في اختيار المدقق الخارجي والاستمرار في تكليفه، حيث أن لجان التدقيق المستقلة والنشطة سوف تطلب تدقيق ذات نوعية عالية، وبالتالي اختيار المدققين الأكفاء والمتخصصين في حقل الصناعة الذي تعمل فيه الشركة.

04- **التشريع والقانون:** غالبا ما تشكل وتؤثر هذه الآليات على التفاعلات التي تجري الفاعلين الذين يشتركون بشكل مباشر في عملية الحوكمة، لقد أثرت بعض التشريعات على الفاعلين الأساسيين في عملية الحوكمة، ليس فيما يتصل بدورهم ووظائفهم في هذه العملية، بل على كيفية تفاعلهم مع بعضهم.

4. واقع حوكمة الشركات في الجزائر ومعوقات وتحديات تطبيقها:

1.4 واقع حوكمة الشركات في الجزائر¹⁶

انعقد في الجزائر أول ملتقى دولي حول حوكمة الشركات وكان ذلك في شهر جويلية 2007، وقد شكل هذا الملتقى فرصة مواتية لتلاقي جميع الأطراف الفعالة في عالم المؤسسة، وخلال فعاليات هذا الملتقى تبلور فكرة ميثاق جزائري للحكم الراشد كأول توصية وخطوة عملية تتخذ حيث يعتبر الميثاق الذي صدر سنة 2009 كإطار ودليل إرشادي يسمح بفهم المبادئ الأساسية للحوكمة، وقامت جمعيات واتحادات الأعمال الجزائرية بمبادرة لاكتشاف الطرق لتشجيع الحوكمة الجيدة في مجتمع الأعمال بغاية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ولقيادة هذه العملية قام أصحاب المصالح في

القطاعين العام والخاص عام 2007 بإنشاء مجموعة عمل لحوكمة الشركات ووضع إطار لحوكمة الشركات الجزائرية، كما أنه عقد مؤتمر وطني في 11 مارس 2009، أعلنت فيه اللجنة الوطنية لحوكمة الشركات عن إصدار دليل حوكمة الشركات الجزائري، ويتضمن الميثاق جزأين وملاحق كما يلي¹⁷:

- يوضح الجزء الأول الدوافع التي أدت إلى أن يصبح الحكم الراشد ضروريا في الجزائر كما أنه يربط الصلات مع إشكالية المؤسسة الجزائرية الصغيرة والمتوسطة
- يتطرق الجزء الثاني إلى المقاييس الأساسية التي تبني عليها حوكمة الشركات، فمن جهة يعرض العلاقات مع الهيئات التنظيمية للمؤسسة ومن جهة أخرى علاقات المؤسسة مع الأطراف الشريكة الأخرى، بالإضافة إلى نوعية نشر المعلومات وأساليب نقل الملكية
- ويختم الميثاق بملاحق تجمع في الأساس أدوات ونصائح عملية يمكن اللجوء إليها كقائمة مرجعية لممارسة التقييم الذاتي لإدارة المؤسسات

2.4 معوقات تطبيق حوكمة الشركات :

هناك عدة معوقات تحد من تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في الجزائر على أرض الواقع تنشأ من داخل الشركة أو من خارجها وتتمثل فيما يلي¹⁸:

01- المصدر الداخلي:

وتتمثل في عدم الفصل بين الملكية والإدارة فأغلب الاقتصاديات العالمية التي يكون فيها تطبيق حوكمة الشركات فعالا تحاول أن تبتعد قدر الإمكان في تأسيس شركاتها عن الشركات العائلية، فليس بالضرورة أن يكون رئيس مجلس الإدارة أو الرئيس التنفيذي من يمتلك النسبة الأكبر من أسهم الشركة ممن يتمتعون بعلاقات واسعة مع مساهمي الشركة، ولكن من الضروري أن يتمتع هذا الرئيس بكفاءة وفعالية عالية في إدارة الشركة، ويندرج تحت هذا المعوق الرئيسي معوقات ثانوية أخرى من أهمها:

- مجلس الإدارة: عدم الفصل بين مهمة مجلس الإدارة ومهمة الإدارة التنفيذية ومسؤوليات إدارة الشركة، ومستوى الرقابة، وعدد الاجتماعات المجلس
- أعضاء مجلس الإدارة: عدم توفر أعضاء مستقلين تنفيذيين في مجلس الإدارة بعدد مناسب لهم القدرة على تقييم الآراء واجتهادات مستقلة نابعة من إحساسهم بالمسؤولية، ومن خبراتهم وتفهمهم لعمل الشركة
- لجان مجلس الإدارة: وأهمها لجنة التدقيق، ولجنة المكافآت والترشيحات، ومدى فعاليتها واستقلاليتها وتوفر أعضاء غير تنفيذيين مستقلين فيهما

02- تحديات تطبيق حوكمة الشركات في الجزائر:

يواجه تطبيق حوكمة الشركات على أرض الواقع مجموعة من التحديات يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

- الفساد: عادة ما يرتبط ظهور الفساد بغياب الحوكمة، وينتج عنه العديد من الآثار السلبية والخطيرة، فانتشار الفساد الناتج عن غياب الحوكمة يعمل على هروب الاستثمار الأجنبي، إلى جانب ذلك فإن للفساد تكاليف اقتصادية أخرى، منها انخفاض الإنفاق الحكومي على المشاريع ذات توجهات اجتماعية، فزيادة سوء تخصيص الموارد، والتحديات الأكبر الذي يواجه مطبق الحوكمة هو اتساع نطاق الفساد ليشمل الأجهزة الحكومية المسؤولة أساسا عن محاربة الفساد، لأن الحكومات الفاسدة دائما ما تقف في وجه الإصلاحات التشريعية، وذلك لحرصهم على استمرار المناخ الفاسد الذي يمنحهم مكاسب كبيرة

■ الممارسات العملية والديمقراطية: إذا كانت الاقتصاديات النامية والصاعدة تحاول أن تطبق الحوكمة بشكل سليم وفعال، فإنها في إطار هذا السعي أصبح من الواجب عليها أن تعمل إرساء قواعد الديمقراطية والتي من أثارها الجانبية:

- تعتبر الديمقراطية آلية تلقائية لعملية تداول السلطة، وذلك لقيامها على مبادئ التعددية والحرية، والتي تقف حائلا أمام سعي أي طرف أو أي قوى سياسية للانفراد بالسلطة، وذلك يعمل على تضيق نطاق الفساد والثار السلبية المترتبة عنه - تتيح الديمقراطية الفرصة للمجالس النيابية والتشريعية للقيام بواجباتها الرقابية والتشريعية باستقلالية تامة، ودون أي ضغوط

- تتيح الديمقراطية الفرصة للمجالس النيابية والتشريعية للقيام بواجباتها الرقابية والتشريعية باستقلالية تامة، ودون أية ضغوط.

■ احترام سلطة القانون: لا يمكن لأي شيء أن يكون فعالا إلا إذا تقيّد بالقانون وهكذا هو حال الحوكمة، فلن تكون هناك حوكمة إلا إذا كان هناك قوانين تدعمها وتحميها، وتأتي أهمية سلطة القانون كونها إحدى الأدوات المهمة التي تساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية، وقد يكون هناك تناقض بين النصوص القانونية لذا يجب التركيز على بعض العناصر المهمة، حتى لا يحدث فصل بين القانون وتطبيقه من الناحية العملية ومن هذه العناصر الوضوح، التحديد، التزام بالتطبيق، الثواب والعقاب....الخ.

■ إنشاء علاقة سليمة بين أصحاب المصالح: إن عمليات التواطؤ والفساد التي تتم بين مجالس الإدارة وكبار المديرين التنفيذيين لا تضر فقط بحقوق أصحاب المصالح، ولكنها تضر أيضا بالشركة ومستقبلها لذا من الضروري أن يكون هناك حزمة من الإجراءات والسياسات التي تعنى بحماية حقوق أصحاب المصلحة بالشركة.

5. نماذج تطبيق الحوكمة في الدول المتقدمة والدول النامية:

1.5 نموذج حوكمة الشركات في الدول المتقدمة¹⁹ :

01- تجربة ألمانيا:

لقد اكتسب موضوع حوكمة المؤسسات في ألمانيا أهمية كبيرة خاصة بعد تعرض عدد من الشركات الألمانية للانحيار، وتبعاً لهذه الظروف وافقت الحكومة الألمانية على اقتراح يسمى Kantrag يتناول القضايا المتعلقة بإدارة المؤسسات، وفي سنة 2000 م أصدرت مجموعة مبادرة برلين وهي مجموعة تضم أكاديميين ومهندسين، الإجراءات الألمانية لقواعد إدارة المؤسسات، وقد ناقشت هذه المجموعة معايير حوكمة المؤسسات بالنسبة لمختلف الأطراف بما فيهم مجلس الإدارة والمجلس الرقابي والمساهمين والمستخدمين كما ناقشت موضوعات أخرى مثل: الشفافية، التدقيق والشركات الخاصة، إضافة إلى مقترحات منظمة (DSW) Schutzvereinigung für Deutsche Wertpapierbesitz وهي أكبر منظمة ألمانية للمساهمين وضعت مجموعة من المقترحات وطالبت الشركات بتطبيقها كحد أدنى للقواعد الجيدة لحوكمة وإدارة المؤسسات، وقد تمثلت هذه المبادئ في:

- منع تضارب المصالح بين أعضاء المجالس الرقابية.

- ضمان استقلال المراجعة الخارجية للمؤسسات.

- إرسال الدعوة لحضور الاجتماع السنوي لحملة الأسهم في وقت مبكر.

يجب أن تطبق المؤسسات الألمانية الهيكل الرأسمالي القائم على نظام صوت واحد للسهم الواحد.

- طلب المزيد من القابلية للمحاسبة والمزيد من الشفافية في البنوك، التي تصوت على الحصة التي تستفيد منها، وبذلك يمكن للبنوك الألمانية أن تحقق المزيد من الإفصاح من خلال توكيلات التصويت بما في ذلك تقديم إشعار عام عند التصويت ضد الإدارة.

02- التجربة اليابانية :

يأخذ النظام الياباني في الاعتبار مصالح جميع أصحاب المصلحة في فترة طويلة نسبياً، فهو يتميز بتدخل الدولة القوي في الواقع الاقتصادي، وكذا تنسيق السياسات الاستثمارية للمؤسسات في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، كما أن سياسات الاستثمار مبالغاً فيها بالنظر للاحتياجات الحقيقية للمؤسسات، في هذا النموذج تلعب البنوك دوراً مهماً ومؤثراً، فالبنوك لديها القدرة على التأثير بشكل قوي على إدارة المؤسسات اليابانية، هذه القوة مستمدة من نسبة ملكيتها في هذه المؤسسات باعتبارها مصدر التمويل الأساسي. ويعتمد النموذج الياباني على مجلس إدارة واحد لإدارة المؤسسات اليابانية، ويرتكز على العناصر التالية:

-الجمعية العامة.مجلس الإدارة - المديرين - مكتب المراجعين.

2.5 تجارب الدول النامية: ²⁰

01- تجربة مصر : شارك مركز المشروعات الدولية الخاصة مع اتحاد الصناعات المصرية وهو أكبر منظمة أعمال في مصر في مناقشة قام بها أكثر من 250 من قيادات الشركات وصانعي السياسات لمناقشة حوكمة الشركات ومستقبل الدولة الاقتصادي والديمقراطي، وقد ناقشوا بالتفصيل العديد من المسائل الهامة من بينها : الإفصاح التام عن المعلومات المالية وتنظيم الجمعية المصرية للأوراق المالية برنامجاً لحوكمة الشركات لمجتمع سوق المال والإدارة العليا لبعض الشركات المدرجة على قوائم التداول وممارسات قواعد حوكمة الشركات ومدى أهميتها لبناء اقتصاد موجه نحو السوق.

02- تجربة الأردن: قام مركز المشروعات الدولية الخاصة بالتعاون مع كل من المنتدى العالمي لحوكمة الشركات ومبادرة شراكة الشرق الأوسط بتنظيم المنتدى الإقليمي لحوكمة الشركات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحت عنوان "مبادرات القطاع الخاص في مجال حوكمة الشركات" بمدينة عمان، الأردن خلال الفترة من 25 إلى 27 جانفي 2004 حيث ضم هذا الملتقى ممثلين للمجموعات المندمجة في القطاع الخاص بمختلف الدول العربية من (مصر - الإمارات - الأردن - سوريا - لبنان - الجزائر - فلسطين - اليمن - البحرين - تونس - المغرب - عمان)، ذلك بهدف أن تطلع هذه المجموعات العربية على مبادراتهم في مجال حوكمة الشركات والتعرف على الفرص المتاحة في المنطقة العربية من أجل تحسين الأداء الاقتصادي للقطاع الخاص من خلال زيادة مستوى التنافسية الدولية.

6. الخاتمة:

إن ما يشهده العالم من تحرير لاقتصاديات السوق وما يتبعها من تحرير للأسواق المالية مما يترتب عليه تزايد انفصال رؤوس الأموال والتوسع في حجم الشركات وانفصال الملكية عن الإدارة، كل ذلك أدى إلى ضرورة الاستعانة بآليات جديدة للرقابة من خلال إطار تنظيمي يضمن حماية رؤوس الأموال في الشركات والمشروعات وكانت إحدى هذه الآليات هو أسلوب حوكمة الشركات CORPORATE GOVERNANCE، أو ما يسمى بالتحكم المؤسسي وما يتبعها من إجراءات تستند على عدة مبادئ تدعو إلى الإدارة الصحيحة والرشيدة وتوطيد العلاقة بين الشركة وأصحابها للحفاظ على حقوق المساهمين وتعظيم الربحية وتفعيل مبدأ محاسبة المسؤولية.

كما تهدف إلى تفعيل وتعظيم دور المحاسبين ومراقبي الحسابات في أسلوب حوكمة الشركات من خلال الإفصاح والشفافية الكاملة عن كل ما يتصل بالقوائم المالية ونتائجها في الوقت المناسب مما يمكن من خلاله تقييم الموقف المالي والأداء وتسهيل الحصول على المعلومات المالية والتي تلعب دوراً رئيسياً في اتخاذ القرارات الاستثمارية ووضع استراتيجيات العمل داخل الشركات وذلك من خلال التطبيق السليم للمعايير المحاسبية ومعايير المراجعة لتفادي الفشل المالي والأزمات الاقتصادية.

7. النتائج والتوصيات :

كان الهدف من هذا البحث التعريف بحوكمة الشركات ومبادئها وأهميتها وأهدافها، ومعرفة دورها في رفع أداء الشركات ودورها وقد انتهى البحث إلى النتائج التالية:

ليس هناك اتفاق على مفهوم حوكمة الشركات وإنما هناك اتفاق على إن تطبيقها يعزز من كفاءة أداء المؤسسات ؛ تجربة حوكمة الشركات في الجزائر ضعيفة يدل على ذلك الخلل الإداري وسوء أداء عدد من أجهزة الدولة والمؤسسات وانتشار ظاهرة الفساد المالي والإداري في بعضها، وبالتالي لابد من :

- ضرورة البدء في تطبيق حوكمة الشركات في الجزائر وتحديث وتطوير الأنظمة والقوانين لتواكب متطلباتها؛
- على الباحثين والمهنيين والاهتمام أكثر والتعريف بأهمية موضوع حوكمة الشركات وبمبادئها وأهدافه على مستوى الشركات وعلى مستوى الدولة ؛

-الأخذ بعين الاعتبار لمقترحات الباحثين والمهنيين والمهنيين بشأن تطبيق حوكمة الشركات في الجزائر مما يساعد في تطبيق حوكمة جيدة ورشيقة.

المراجع والمصادر

- ¹ عبد القادر سليمان، الأسس العقلية للسياسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 26 بتصرف.
- ² علاء فرحان طالب، إيمان شيجان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، ط1، دار الصفاء، عمان، 2010، ص24.
- ³ محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية، مصر، ط1، 2006، ص15.
- ⁴ مصطفى حسن بسيوني السعدني، الشفافية والإفصاح في إطار حوكمة الشركات، بحوث وأوراق عمل لمؤتمر مبادئ وممارسات حوكمة الشركات، ندوة حوكمة الشركات العامة والخاصة من أجل الإصلاح الاقتصادي والهيكلية المنعقدة بالقاهرة ، جمهورية مصر العربية في نوفمبر 2006، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية 2009، 147، بتصرف.
- ⁵ خالد ممدوح إبراهيم، حوكمة الانترنت، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط1، 2011، ص50.
- ⁶ محمد طارق يوسف، حوكمة الشركات والتشريعات اللازمة لسلامة التطبيق، بحوث وأوراق عمل لمؤتمر مبادئ وممارسات حوكمة الشركات، ندوة حوكمة الشركات العامة والخاصة من أجل الإصلاح الاقتصادي والهيكلية المنعقدة بالقاهرة-جمهورية مصر العربية في نوفمبر 2006، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2009، ص120.
- ⁷ ALAMGIR, M, corporate governance - a risk perspective, paper presented to ; corporate governance and reform paving the way to financial stability and development a conference organized by theegyptian banking institute, cairo, 2007, p 07.
- ⁸ مركز المشروعات الدولية الخاصة . CIPE . تأسيس حوكمة الشركات في الأسواق الصاعدة، القاهرة، 2005 ، ص 6 .
- ⁹ محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، مرجع سبق ذكره، ص 41.
- ¹⁰ عمرو يس، دور المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات، بحوث وأوراق عمل لمؤتمر مبادئ وممارسات حوكمة الشركات، ندوة حوكمة الشركات العامة والخاصة من أجل الإصلاح الاقتصادي والهيكلية المنعقدة بالقاهرة – جمهورية مصر العربية في نوفمبر 2006- منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية 2009، 184.
- ¹¹ منير إبراهيم هندی، حوكمة الشركات مدخل في التحليل المالي وتقييم الأداء، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط1، 2011، ص5-6.
- ¹² طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ، التجارب، المتطلبات)، الدار الجامعية، مصر، ط2، 2007، ص49.
- ¹³ طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص 49.
- ¹⁴ دادن عبد الغني وسعيدة تلي، مرجع سبق ذكره، ص13/12
- ¹⁵ حساني رقية وآخرون، مداخلة بعنوان حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 7/6 ماي 2012، ص20-21.

¹⁶ صديقي خضرة، موري سمية، مداخلة بعنوان التأصيل النظري لماهية حوكمة الشركات والعوائد المحققة من جراء تبنيها، الملتقى الوطني الثاني حول متطلبات إرساء مبادئ الحوكمة في إدارة الميزانية العامة للدولة، جامعة العقيد أكلي محند ألحاج البويرة، يومي 30/31 أكتوبر 2012، ص 14.

¹⁷ منشورات وزارة مؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الصناعات التقليدية ، ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر ، اصدار 2009 ص13 .

¹⁸ . بوحفص رواني، مهدي شرقي، الاصلاحات في مجال حوكمة الشركات كأداة لتحسين أخلاقيات الأعمال – تجارب بعض الدول المتقدمة والنامية، الملتقى العلمي الدولي حول الحوكمة وأخلاقيات الأعمال في المؤسسات، جامعة عنابة، نوفمبر 2009 ص 131 .

¹⁹ صبايجي نوال، حوكمة المؤسسات من خلال أخلاقيات المهنة المحاسبية، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، تخصص محاسبة وتدقيق، 2016، ص 207-208

²⁰ صديقي خضرة، موري سمية، مرجع سابق، ص 14-15 .